

310,6 ملايين دولار صافي أرباح «الأهلي المتحد» في 2011 بنمو نسبته 17٪



فهد الرجكان

الرجكان: البنك حقق نمواً قوياً في الأداء التشغيلي والربحية في ظل ظروف استثنائية



أعلن البنك الأهلي المتحد عن نتائجها المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 والتي تظهر تحقيق أرباح صافية بلغت 310,6 ملايين دولار، والتي تعتبر الأعلى في تاريخ البنك منذ تاسيسه في عام 2000 وتمثل نمواً قوياً بنسبة 17٪ بالمقارنة مع صافي الأرباح المحققة لعام 2010، في حين سجل الربع الأخير من العام صافي أرباح بلغ 70,3 مليون دولار مقابل 64,4 مليون دولار لنفس الفترة الفصليّة من عام 2010.

وقال البنك في بيان صحفي أنه حقق هذه الربحية الجيدة في غمرة عام مضطرب خيمت عليه المضاعب التي تواجه الاقتصاد العالمي عامة ودول منطقة اليورو خاصة وما تمخض عنها من تداعيات انعكست في ضعف مؤشرات ثقة المستثمرين وتراجع الطلب على الاقراض وعزوف المستثمرين عن المخاطر في ظل اوضاع اتسمت بعدم الاستقرار الشديد وقام كبرى وكالات التصنيف الدولية بخفض التصنيف السيادي الممتاز للولايات

المتحدة الأميركية ولعدد من الدول الأوروبية الكبرى في إشارة واضحة لتراجع الأوضاع الاقتصادية، في حين جاءت التطورات والتوترات الجارية في أكثر من عاصمة اقليمية لتضيف أبعادا أخرى للتحديات الماثلة الناشئة عن أزمة الديون السيادية الأوروبية وتأثيراتها على مدى ومؤشرات الاقتصاد العربي والعالمي.

وأضاف البنك أنه أزاء هذه البيئة التشغيلية الحافلة بالتحديات، فقد أصل سياسته المتحولة القائمة على إعطاء الأولوية لتدعيم مستويات السيولة المتوافرة وتأمين قاعدته الرأسمالية بالتوازي مع سياسة صارمة في ضبط المصروفات، وذلك بما يكفل له القدرة والرهونة الكافية للقيام بالردود المناط به في تلبية احتياجات السوق والعملاء محلياً واقليمياً، وعلى هذا الصعيد نجح البنك في التوصل في مارس 2011 إلى اتفاقيات هامة مع مؤسسة التمويل الدولية وصندوق الاستثمار الرأسمالي التابع لها

بقيمة 290 مليون دولار، تشمل اصدار اسهم اولوية قابلة للتحويل بقيمة 125 مليون دولار تعزيراً للشريحة الأولى من رأس المال وتقديم قرض ثانوي لمدة 10 سنوات بمبلغ 165 مليون دولار تدعيماً للشريحة الثانية لرأس المال، كما تم الاتفاق مع هذه المؤسسة الدولية أيضاً على مد أجل استحقاق القرض الثانوي المقدم من قبلها والبالغ 200 مليون دولار لمدة عامين آخريين لغاية 15 ديسمبر 2018 وذلك لزيادة قيمته الرأسمالية حسب قواعد احتساب الملاءة الرأسمالية للمصارف المرتبطة بتاريخ انتهاء أجل مثل هذه التسهيلات.

ومن ناحية أخرى، لغت البنك التي نجحها في تحقيق زيادة ملحوظة في وادع العملاء بنسبة 16,9٪ (+2,5 مليار دولار) لتصل إلى 17,3 مليار دولار، مما ساهم في تحقيق خطط البنك الرامية لتقليل الاعتماد على الاقتراض قصير الاجل والتمويل عبر آليات سوق ما بين البنوك وادى الى خفض مثل هذه التعاملات بنحو 0,8 مليار دولار

خلال العام الماضي رغم نمو حجم المعاملات الائتمانية والاستثمارية، وعلى صعيد محفظته الائتمانية، استثمر البنك في اتباع سياسة اقراض متحفظة تأخذ بعين الاعتبار التزامات البنك ودوره التمويلي والتنموي، لتسجل محفظة القروض والسلفيات نمواً بنسبة 7,0٪ لتصل إلى 15,5 مليار دولار مقابل 14,5 مليار دولار لعام 2010، أما في نطاق جهود ادارة السيولة فقد قام البنك بتوظيف المزيد من موارد السيولة المتوافرة قسي اذون خزائنة لدى بنوك مركزية خليجية وكذلك في أدوات سائلة أخرى عالية الجودة، حيث سجلت هذه الاستثمارات زيادة من 2,1 مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2010 إلى 2,6 مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2011.

وليرتفع بذلك اجمالي موجودات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2011 إلى 842,1 مليون دولار مدفوعة بنمو بلغ 11,4٪ في صافي ايرادات الفوائد، في حين ساهمت البنوك الزميلة في زيادة حصة المجموعة من ربحيتها بنسبة 10٪ عما كانت عليه في عام 2010، في الوقت الذي

تحسنت فيه نسبة التكاليف الى الدخل لتسجل معدل 32,4٪ (2010: 33,6٪) بفضل جهود البنك الحثيثة لتأمين الانضباط المالي وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية.

وبذلك يرتفع معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 12,7٪ لعام 2011 مقابل معدل 12,0٪ لعام 2010، في حين استقر العائد على متوسط الاصول عند مستوى 1,2٪ (2010: 1,2٪) نتيجة للاحتفاظ بمستويات كافية احترازية، عالية الجودة ذات عائد متوسط يعكس انخفاض مخاطرهما.

وبناء على هذه النتائج، فقد بلغ العائد الاساسي للسهم 6,2 سنتات امريكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 مقارنة بعائد 5,4 سنتات لعام 2010، وبالنظر الى النتائج المتميزة المحققة خلال العام فان مجلس الادارة يرفع توصيته للمجموعة العمومية بالموافقة على توزيع ارباح نقدية على السادة المساهمين بواقع 3,0 سنتات

امريكية لكل سهم (2,5 سنت لعام 2010) مع توزيع اسهم منحة بنسبة 5٪ اي بواقع سهم واحد لكل 20 سهماً عادياً (لم توزع اسهم منحة عن عام 2010). وتعليقاً على هذه النتائج، قال رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي المتحد فهد الرجكان: «نشعر بالارتياح لهذا النمو القوي ومستوى الاداء التشغيلي والربحية التي سجلها البنك في ظل ظروف وتقلبات استثنائية سواء على صعيد التطورات الاقليمية الجارية او مضاعفات ازمة الديون السيادية الأوروبية وعزوف امتدادها، محافظين بذلك على وتيرة صلبة من النمو المطرد في ايرادات التشغيل وصافي الارباح مما يعكس المركز المالي المتين للبنك وصواب خطته في مواجهة مشوبة التحديات، ومتطلعين بثقة مختلفة بالتحول والحد في التعامل مع البيئة التشغيلية الصعبة المنتظر استمرارها في عام 2012 وساعين نحو تحقيق المزيد من النجاحات والانجازات لمساهميننا وجميع متعاملينا الكرام».

«بيتك للأبحاث»: توقعات بتراجع زخم نمو اقتصادات آسيا

أشار تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) إلى أن زخم النمو في الأداء الإجمالي للاقتصادات الآسيوية سيشهد تراجعا خلال العام الحالي مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجة العديد من الأسباب منها ما يتعلق باقتصاد كل دولة من دول القارة.

ولفت التقرير إلى أن توقعات الآسيوية تتغير إلى أن اقتصادها سيظل رغم ذلك متحفظاً بمعدل نمو جيد مدعوماً بمعدلات الطلب المحلية والسياسات النقدية الميسرة نسبياً للبنوك المركزية في دول القارة الآسيوية، بالإضافة إلى نمو الائتمان وأسعار الأصول، مشيراً إلى أن سرعة وقوة النمو المتوقع خلال 2012 ستختلف من دولة آسيوية لأخرى حسب قوة الطلب المحلي فيها.

وأشار التقرير إلى أنه بالنظر إلى الأداء الاقتصادي في آسيا، فقد حافظ على مرونته في عام 2011، (الناتج المحلي الإجمالي المتوقع: 6,2٪)، وإن كان زخم النمو قد انخفض بعض الشيء بنسبة الاضطراب المؤقت في عمليات التوريد من اليابان جراء الزلزال وموجات التسونامي (خصوصاً في قطاعات السيارات والإلكترونيات)، مما أضاف بعض الضعف إلى توقعات نمو الاقتصاد الياباني وزاد الشك وعدم اليقين في الأسواق المالية، ومع ذلك، فإن لاستمرار الطلب المحلي ومعدلات النمو الجيدة بالإضافة إلى اتباع سياسات نقدية ميسرة نسبياً، ونمو قوي في الائتمان وأسعار الأصول، والقوة الموجودة في سوق العمل والقوى العاملة، كل هذه عوامل ساعدت على استمرار النمو في آسيا.

وفي عام 2012، من المتوقع عودة الانتعاش التدريجي للإنتاج الصناعي في معظم البلدان الآسيوية، في أعقاب الانتعاش

والقوة في هذه الاقتصادات بدعم من الطلب المحلي القوي. الصين بصدد القيام بعملية الهبوط الاضطرابي: هناك قلق متزايد إزاء حدوث تطاؤ في الصين وإمكانية الاضطراب إلى «الهبوط الاضطرابي»، وبالنسبة للصين، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو في الصادرات الآسيوية إلى أوروبا لاتزال كبيرة، والقدرة على توافر الائتمان خارج المراكز المالية مثل هونغ كونغ وسنغافورة لا تبدو ضعيفة للغاية. وقد رصد التقرير العديد من المخاطر التي يمكن أن تحد من آفاق النمو الاقتصادي في آسيا عام 2012.

1 انكماش الاقتصاد العالمي بشكل أكبر مما هو متوقع: من المتوقع أن يستمر ضعف النمو في الاقتصاد العالمي في عام 2012 استمراراً لما كان عليه الوضع في النصف الثاني من عام 2011 على خلفية من الهشاشة في الهيكلة والاختلالات في الاقتصاد العالمي التي لم يتم حلها، وذلك أدى إلى ضرب الاقتصاد العالمي بوابل من الصدمات، ومن ضمن هذه الاختلالات ما يحدث من الماطلة في تسليم الطلبات من القطاع الخاص إلى القطاع العام الأمريكي، وما تتعرض له منطقة اليورو من اضطرابات مالية كبرى فضلاً عن عمليات بيع كبيرة لأسهام في الأسواق العالمية كما زادت الاضطرابات في بعض الدول المنتجة للنفط، إضافة إلى استمرار الضعف في سوق العمل وقطاع المساكن مما أدى إلى تراجع ثقة المستهلك المتقدم عن الانتعاش في الوقت نفسه أصبحت المناخية الحادة في الطقس التي دفعت أسعار المواد الغذائية إلى الارتفاع بشكل كبير في العديد من البلدان الآسيوية.

2 يمكن لتباطؤ نمو الاستثمار العقاري الصيني أن يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الصيني، خاصة أن الاستثمار العقاري يساهم بشكل مباشر وغير مباشر بنسبة تتراوح بين 20 و25٪ من الناتج المحلي الإجمالي للصين، كما يساهم بنسبة تتراوح بين 40 و50٪ من العائدات المحلية للحكومة، كما أن للقطاع العقاري الصيني انعكاسات مهمة على القطاع المصرفي.

3 التضخم ليزال مرتفعاً بخلاف الآمال: خلال العامين الماضيين لاحظنا أن الضغوط التضخمية في العامين ما تزال مرتفعة في القارة، ويتحليل عام 2011، نرى ارتفاع معدل التضخم بسبب الأحداث غير المسبوقة مثل الربيع العربي الذي أدى إلى زيادة أسعار النفط، والتقلبات المناخية الحادة في الطقس التي دفعت أسعار المواد الغذائية إلى الارتفاع بشكل كبير في العديد من البلدان الآسيوية.

حملة «كان» التوعوية ترعى معرض الاستقلال الـ 51



د. خالد الصالح

أكدت الحملة الوطنية التوعوية لمرض السرطان (كان) رعايتها الذهبية لمعرض الاستقلال الـ 51 الذي تقيمه وتنظمه شركة معرض الكويت الدولي تحت رعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي على أرض المعارض الدولية بمشرف وتنطلق فعالياته غداً على أربع من صالات الشركة، وبهذه المناسبة أكد نائب رئيس مجلس الإدارة للحملة د. خالد الصالح على أن الاحتفال بذكرى استقلال الكويت له أهمية كبيرة إذ إنه إلى جانب كونه يذكّرنا بأجداد الأجداد وتضحياتهم في سبيل استقلال الكويت فهو يعد فرصة جيدة لكي نتعرف على الأجيال الصاعدة على تاريخ الكويت ونزرع فيهم حب الوطن والتضحية من أجل حريته.

وقال الصالح في تصريح صحفي إن حملة «كان» هي حملة توعوية انطلقت برعاية سامية من

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وتعمل في مجال التوعية بأمراض السرطان وتحرص على التواصل الدائم مع الجمهور وعرض أنشطة وخدمات «كان» في جو احتفالي مميز.

وأشار إلى أن حملة «كان» تقدم العديد من الخدمات تشمل: تعليم الفحص الذاتي للثدي للسيدات باستخدام المجسمات، وتوزيع النشرات التوعوية والهدايا، تسجيل طلبات الراغبين في حملة إعلانية وإعلامية خلال فترة المعرض وبحضور الفرق الشعبية وعروض متنوعة وهدايا تذكارية ومهرجان للأطفال يتخلله مسابقات وألعاب وغيرها من الفعاليات الخاصة بفترة الأعياد الوطنية.

وتشترك في المعرض وزارات ومؤسسات حكومية وهيئات أهلية وشركات تجارية كويتية ودولية جاءت من كل من: مصر وسورية والهند والصين ولبنان.

مميز يعبر عن الاستقلال ودلالاته وأهميته لكونه يوماً يعني يوم ميلاد الكويت الحديثة ويوما للحريسة أي يعني الحياة لكل الكويتيين.

يذكر أن معرض الاستقلال الـ 51 هو معرض تجاري محلي ودولي يضم شركات دولية ومحلية حيث يتضمن المعرض العديد من الأنشطة الترفيهية الجاذبة للزوار وسط أجواء تتسم بها معارض أرض المعارض الدولية في ظل حملة إعلامية وإعلامية خلال فترة المعرض وبحضور الفرق الشعبية وعروض متنوعة وهدايا تذكارية ومهرجان للأطفال يتخلله مسابقات وألعاب وغيرها من الفعاليات الخاصة بفترة الأعياد الوطنية.

وتشارك في المعرض وزارات ومؤسسات حكومية وهيئات أهلية وشركات تجارية كويتية ودولية جاءت من كل من: مصر وسورية والهند والصين ولبنان.



www.kuwait-fund.org

إحتفالية الصندوق الكويتي للتنمية بيوبيله الذهبي

1961-2011 ما بين هذين العامين خمسون عاماً حافلة بالعمل والإنجاز من أجل تنمية الإنسان في كل مكان. وعرضها أمل .. وعرضها إيمان بالمستقبل .. وإلحاحها بصدده أكثر من 800 مشروع ساهمنا في تنويعه في أكثر من 100 دولة حول العالم.

الصندوق الكويتي .. يساعد الناس على مساعدة أنفسهم

اليوم الأربعاء 22 فبراير 2012 في تمام الساعة 3:30 مساءً. شاركنا لمشاهدة العرض الضوئي المميز الثلاثي الأبعاد والألعاب النارية. يمكنكم متابعة العرض من الساحة الترابية المقابلة لمبنى الصندوق.

الفترة من الكويت للتعلم Kuwait Fund for Development

ساكاكيبارا: الاقتصاد الياباني ليس في أزمة حقيقية



البروفيسور ايسوكي ساكاكيبارا خلال محاضرته بغرفة التجارة (سعود سالم)

المواد الغذائية وامتلاكها لثروات ضخمة من مصادر الطاقة. وقال إن تداعيات أزمة الديون السيادية التي تعصف بالعديد من دول العالم جاءت من سياسات الدول مع بداية الأزمة في عام 2008. واعتبر أن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو تشكل تهديداً للاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أن الحلول التي يجب ان يتبناها الاتحاد الأوروبي هي اما التحول لدولة واحدة أو اتباع معايير مشتركة بصورة أكثر حزماً وميزانية موحدة لجميع دول الاتحاد.

وفي سؤاله عن سبب العجز التجاري الكبير الذي تعانيه اليابان حالياً اعتبر البروفيسور الياباني انه ناتج عن الكارثة الطبيعية التي ضربت اليابان وأدت إلى تعطيل معظم الإنتاج الصناعي فيها واستيراد الطاقة من دول أخرى لتعويض النقص الحاصل من إيقاف إنتاج الطاقة نووياً. ويعتقد البروفيسور أن زيادة ضريبة الاستهلاك من 5٪ إلى 20٪، لتتقارب مع نسبة ضريبة الاستهلاك الغربية، سيسبب 50 تريليون ين لميزانية الحكومة، ليحمو ديونها السنوية.

قدم البروفيسور ايسوكي ساكاكيبارا من جامعة اوياما غاكويين اليابانية عرضاً مفصلاً عن الواقع الاقتصادي العالمي تناول خلاله مرحلة التحول الاقتصادي الضخم التي يمر بها العالم حالياً المتمثلة في انتقال النقل الاقتصاد العالمي من الغرب باتجاه الشرق. وقال ساكاكيبارا في محاضرة ألقاها أمس في غرفة تجارة وصناعة الكويت تحت عنوان «الأزمة المالية العالمية الحالية وموقف اليابان منها والدور المستقبلي للين»، أن الواقع الحالي يفرض نظرية أن الصين أولاً، إذ إنه البلد الأول في عدد السكان إضافة إلى أن ناتجه المحلي الإجمالي حل في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية وستجاوزها بحلول عام 2015، إذا أن نسبة النمو في هذا الاقتصاد مازالت الأعلى على مستوى العالم. إلا أن المفارقة الكبيرة التي طرحها الباحث الياباني تمثلت في أن الين في الدولة المرشحة لاحتلال المرتبة الأولى في العالم في جميع المجالات بحلول عام 2025، عازياً السبب بذلك إلى أن عدد سكانها البالغ 1,2 مليار سيتجاوز عدد سكان الصين البالغ 1,3 مليار بعد عام 2015 نتيجة للسياسات السكانية التي

● مني الدغمي